

إشكاليةُ نسبةِ (الصفاتِ غيرِ اللائقةِ) إلى الله

في القرآن الكريم

حسين عبد الأمير نجم النصاروي

جامعة المصطفى العالمية

فحوى البحث

اسماء الله الحسنی كلها مستقاة من القرآن الكريم وهي صفات نسبها الله -عز وجل- لنفسه، ولانسان المسلم أن يتسمى بالعبودية لها (عبد الله -عبد الكريم -عبد العزيز -عبد الملك... الخ). بيد أن هناك صفات وصف الباري -جل وعلا- نفسه بها، مما لا يليق التسمي بها مثل: الماكر- المستهزيء -المخادع... الخ. هذه الإشكالية التي هي لغوية أكثر منها عرفية، يعرض لها البحث ويعمل على حلّها، إذ يثبت أن مداليل هذه الصفات لا يحط من شأن الذات الإلهية المقدسة اذا ما توغلنا في معرفة ما يعني (المكر) أو (المخادعة) أو غير ذلك بموجب السياق اللغوي والمعنوي عند العرب الذين لم يعترض منهم معترض عليها في عصر نزول القرآن الكريم.

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن **البصباح** .

بسم الله الرحمن الرحيم

من الإشكالات التي يتساءل البعض عنها أن القرآن الكريم يصور الله تعالى، بان يذكر له صفات لا تنسجم مع الكمال والطهر والقداسة التي ينبغي أن يكون الإله عليها! ومن تلك الصفات مثلاً صفة المكر، وصفة الخداع، وصفة الكيد، وكذا صفة الاستهزاء، وصفة الاستدراج. فهل مثل هذه الصفات لائقة بشخص كامل! فكيف بمن هو الكمال المطلق؟! أم أنه لا يُراد بهذه الصفات معانيها الحقيقية؟.

في هذا البحث نريد أن نتعرض للصفات المذكورة ونحاول أن نتيين ماهو المقصود الحقيقي منها، ومن ثم: هل يتسق نسبتها إلى الذات الإلهية أم لا؟!

نسبة (المكر - الخداع - الكيد - الاستهزاء -

الاستدراج) إلى الله تعالى:

يقولون: إن الله - سبحانه - ينسب صفة المكر إلى نفسه في القرآن الكريم كما في قوله: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ٥٤].

وقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٠].

وقوله: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٩٩].

وقوله: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِن بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُوبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [سورة يونس: ٢١].

وقوله: ﴿وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسِعَعِلْمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ﴾ [سورة الرعد: ٤٢].

وكذا صفة الخداع: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٤٢] (١).

وصفة الكيد: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا [سورة الطارق: ١٥ - ١٦]، ﴿إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٣].

وأيضاً: الاستهزاء: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ﴾ (١) ينظر نقد قرآن (فارسي) ص ٣٩٧.

يَوْمَ ﴿[سورة البقرة: ١٥]، وهكذا صفة الاستدراج: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٢].

المنافشة:

الجواب عن هذا الإشكال يذكره المفسرون عادة، ولكن لاندري لماذا لم يطرحه المشكل أو المُشكلة ليجيب عنه ويرده! وهذا نلاحظه لدى عامة من يطرحون هذه الإشكالات أنهم لا يكلفون خاطرهم بمراجعة التفاسير ليروا ماهي الأجوبة التي ذكرت في هذا المجال، وإن طالعوها -فرضاً- فلا يتعرضون إليها ضمن مناقشتهم، وهذا مايسقط بحوثهم عن العلمية، فإن البحث العلمي يقتضي طرح كل مايمكن أن يطرح في الموضوع ثم مناقشته.

الجواب الأول:

وعلى كل حال فالذي ذكره عامة المفسرين هنا هو أن التعبير بـ(المكر) في هذه الآيات هو من باب تسمية الجزاء باسم الفعل، وهذا معروف عند العرب، أنهم يعبرون عن جزاء الفعل

باسمه من باب المشاكلة، ومنه قول الشاعر:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا

فنجهل فوقَ جهلِ الجاهلينا

أي نجازي جهله^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ [سورة الشورى: ٤٠]، فإنه من الواضح أن جزاء السيئة ليس هو سيئة في الواقع، أي ليس أمراً سيئاً، وإنما عبر عنه بذلك من باب المشاكلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٩٤]، فإن ردّ الاعتداء لا يُقال له اعتداء، ولكن عُبر بذلك أيضاً على طريقة تسمية الجزاء باسم الفعل مشاكلةً.

وفي (المحكم) لابن سيده: (سمي مجازة الاعتداء بمثل اسمه، لأن صورة الفعلين واحدة وإن كان أحدهما طاعة والآخر معصية، والعرب تقول: ظلمني

(٢) ينظر: المرتضى، علي بن الحسين، الأمالي ج١ ص٤٢.

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن البصباح

فلان فظلمته، أي: جازيته بظلمه^(٣). وفي لسان العرب: (وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾، سماه اعتداء... لأن صورة الفعلين واحدة، وإن كان أحدهما طاعة والآخر معصية، والعرب تقول: ظلمني فلان فظلمته أي جازيته بظلمه... والأول ظلم والثاني جزاء ليس بظلم، وإن وافق اللفظ اللفظ مثل قوله: وجزاء سيئة سيئة مثلها، السيئة الأولى سيئة، والثانية مجازاة وإن سميت سيئة، ومثل ذلك في كلام العرب كثير. يقال: أثم الرجل يأثم إثماً وأثمه الله على إثمه أي جازاه عليه يأثمه أثماً. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٤).

وفي تفسير السمعاني: (وإنما سمي الجزاء على الظلم: اعتداء، على ازدواج الكلام، ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾. وتقول العرب: ظلمني فلان فظلمته، أي: جازيته على

الظلم. ويقال: جهل فلان عليّ فجهمت عليه، قال الشاعر: (ألا لا يجهلهم أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا) وقال آخر: (ولي فرسٌ للحلم بالحلم ملجَمٌ ولي فرسٌ للجهل بالجهل مسرُجٌ)^(٥). ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سورة سبأ: ١٦]. حيث ذكروا أن الخمط (يقال لكل نبت قد أخذ طعماً من مرارة حتى لا يمكن أكله) وقيل: شجر له شوك، وقيل: الخمط في الآية: شجر قاتل أو سم قاتل، وقيل غير ذلك^(٦). فإنه من الواضح أنّ هكذا نباتات لا يُقال عنها أنها جنة، بل هي صحراء ذات نباتات شوكية، ولكنه عبر بذلك من باب المشاكلة أيضاً، حيث ذكر الجنتين:

(٥) السمعاني، منصور بن محمد، تفسير

السمعاني ج ١ ص ١٩٤.

(٦) ابن منظور، محمد، لسان العرب ج ٧ ص

٢٩٦.

(٣) المدني، علي خان، رياض السالكين ص ٤٧.

(٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب

ج ١٥ ص ٣٤.

{وبدلناهم بجنتيهم جنتين} (٧).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾ (٨).

بناءً على أن المراد بالذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، فيكون المعنى إنه لو حصل الطلاق قبل الدخول فيجب على الزوج إعطاء نصف المهر إلا أن تعفو المرأة فتسقط حقها، أو يعفو هو فيهبها كل المهر لا النصف فقط، فعبر عن هبة الزوج للنصف الثاني بالعفو، مع أنه ليس كذلك، إذ هو منح وإهداء، ولكن من باب المشاكلة، من جهة أنه ذكر عفو النساء: {إلا أن يعفون...}.

إذا اتضح ما ذكرنا فنقول: ما نحن فيه كذلك هو من باب المشاكلة، فقوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ أي مجازٍ لخداعهم، وكذا قوله: ﴿إِنَّمَا

(٧) الطبرسي، الفضل بن الحسن، تفسير جوامع الجامع ج ٣ ص ٩٦.

(٨) ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧].

نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ۖ أَي يُجَازِي استهزاءهم. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا ۖ أَي أجازي كيدهم. وقوله: ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيْهُمْ﴾. أَي جازاهم على نسيانهم.

ولذا فقد ورد في الدعاء: (ومن كادني فكيدُهُ) (٩). أَي جازه، وسماه كيداً أيضاً من باب المشاكلة.

جاء في كتاب مختصر المعاني للتفتازاني: (المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه (أي ذلك الشيء) في صحبته (أي ذلك الغير) تحقيقاً أو تقديرًا... فالأول... كقوله: قالوا اقترح شيئاً... لك طبخه، قلت: اطبخوا لي جبة وقميصاً أي خيطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام، ونحوه: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [سورة

المائدة: ١١٦]، حيث أطلق النفس على ذات الله لوقوعه في صحبة نفسي. والثاني وهو مايكون وقوعه في صحبة

(٩) ابن طاووس، علي بن موسى بن جعفر، إقبال الأعمال ج ٣ ص ٣٣٧.

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن البصباح

جبة وقميصاً. ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لمصاحبه طبخ الطعام، ونحو (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك)، حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لمصاحبه «نفسى». والثاني نحو التعبير عن الإيمان بالله بـ (صبغة الله) لمصاحبه صبغة النصارى تقديراً بقرينة النزول في قوله تعالى ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا . صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾. (صبغة الله) بمعنى تطهير الله مصدر مؤكد لآمنا بالله لأن الإيمان يطهر النفوس^(١١).

وبناءً على ما ذكرنا فليس المراد من المكر والكيد والخداع والاستهزاء وكذا النسيان لدى نسبتها إلى الله معانيها الحقيقية بل هي بمعنى المجازاة، بدليل قاعدة المشاكلة في البلاغة.

الجواب الثاني:

وهناك جواب آخر، أشار إليه بعض المفسرين^(١٢)، وهو أن كلمة المكر في (١١) الشيرازي، أحمد أمين، البليغ ص ٢٥٢.

(١٢) ينظر: الرازي، فخر الدين، تفسير الرازي، ج ٨ ص ٧١ والشيرازي، ناصر

الغير تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [سورة البقرة: ١٣٦] إلى قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٣٨].. أي تطهير الله، لأن الإيمان يطهر النفوس.. ثم ذكر أنه إنما عبّر عن التطهير بالصبغة من باب المصاحبة التقديرية، لوقوعها في مصاحبة صبغة النصارى تقديراً، (كما يدل عليه سبب النزول) وهي لديهم عبارة عن تطهير أبنائهم (ويسمى بالعميد)، لينالوا صبغة الإيمان، يعني: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغنا صبغتم أيها النصارى، فعبر عن الإيمان بصبغة الله للمشاكلة، لوقوعه في صبغة النصارى تقديراً، بقرينة سبب النزول^(١٠).

في كتاب البليغ: (المشاكلة هي ذكر الشيء بلفظ غيره لمصاحبه ذلك الغير تحقيقاً أو تقديراً. فالأول نحو: قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه. قلت: اطبخوا لي

(١٠) التفتازاني، مسعود بن عمر، مختصر المعاني ج ١ ص ٢١٨ - ٢٢٠.

أصل اللغة لا تدل على معنى سلبي.

جاء في كتاب العين: (المكر: احتيال [في خفية]، والمكر: احتيال بغير ما يضمن) (١٣).

فإن الاحتيال الذي هو (الحذق وجودة النظر والقدرة على دقة التصرف) (١٤).

قد يكون في مورد شر فيكون شراً، وقد يكون في مورد خير فيكون خيراً. ولو فسرنا الاحتيال بأنه طلب الحيلة والوسيلة في كيفية التعامل مع الطرف الآخر، فكذلك لا يكون المكر مذموماً مطلقاً.

وجاء في كتاب الفروق اللغوية للعسكري أن المكر في اللغة (هو التدبير على العدو) (١٥)، وفي مفردات الراغب إنه (صرف الغير عما يقصده بحيلة).

مكارم، الأمل ج ١٢ ص ٩٢.

(١٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين ج ٥ ص ٣٧٠.

(١٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب ج ١١ ص ١٨٥.

(١٥) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية ص ٢٠٧.

وبناء على كل هذا فالمكر بحد ذاته - بحسب المعنى اللغوي - ليس فعلاً مذموماً، وإنما يختلف بحسب المورد فلو لو كان بهدف الإضرار بالغير أو إيذائه من دون استحقاق، كان مذموماً، وإلا فلا. ويمكن تأييد ذلك بأن القرآن الكريم قد عبّر عن بعض المكر بأنه سيئ، وهذا يعني أن هناك مكرّاً جيداً وحسناً، قال تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ لَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [سورة فاطر: ٤٣]. لا يقال: إن الوصف ليس له مفهوم في الأصول كما حُقق في محله، إذ قد يكون القيد توضيحياً لا احترازياً، أي المكر الموصوف بأنه سيئ (الذي صفته الملازمة له دوماً هي السوء)! لأننا نقول: إن الأصل في القيود هو الاحترازية، وهذا الأمر هو ما يبني عليه العرف، ويفهمه لدى ذكر القيد، إلا أن يقوم الدليل على الخلاف، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾. فإن أي شخص يسمع مثل هذه العبارة يتبادر إلى ذهنه أن كونها في حجر الزوج هو قيد في تحريم

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن البصباح

الزواج منها، لكن حيث دلّ الدليل على أنه لا مدخلية لمثل هذا القيد حملناه على التوضيح (وأنه يشير إلى حالة الغالبة من كون الريبة في بيت الزوج).

ولذا قال الراغب: (المكر صرف الغير عما يقصده بحيلة وذلك ضربان: مكرٌ محمود وذلك أن يُتحرى بذلك فعل جميل على ذلك قال ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينَ﴾ ومذموم وهو أن يُتحرى به فعل قبيح، قال (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله) (١٦).

نعم العرف غالباً يستعمل كلمة المكر في المعنى السلبي، ولذا فقد صار هذا المعنى هو الذي تنصرف إليه الأذهان لدى إطلاق هذه المفردة.

والكلام نفسه يأتي بالنسبة إلى الخداع، فإنه مرادف للمكر: ففي الصحاح: (المكر: الاحتيال والخدعة) (١٧). وفي معجم مقاييس اللغة

أن المكر هو: (الاحتيال والخداع) (١٨). وهذا يعني أن الخداع أيضاً هو الاحتيال في خفاء، أو التدبير في خفاء على خلاف مايتوقع الخصم أو من حيث لا يحتسب. ومن ثمّ فقد يكون أمراً سيئاً وقد يكون حسناً.

وهذا الكلام أيضاً ينطبق على الكيد. ففي معجم المقاييس: (الكاف والياء والذال أصل صحيح يدل على معالجة لشيء بشدة، ثم يتسع الباب، وكله راجع إلى هذا الأصل. قال أهل اللغة الكيد المعالجة. قالوا وكل شيء تعالجه فأنت تكيده. هذا هو الأصل في الباب ثم يسمون المكر كيداً) (١٩).

الاستدراج:

أما صفة الاستدراج، فقد جاءت في موضعين من القرآن:

الموضع الأول في سورة الأعراف: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ

(١٦) الراغب، الحسين بن محمد، مفردات الراغب ص ٤٧١.
(١٧) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح ج ٢ ص ٨١٩.
(١٨) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة ج ٥ ص ٣٤٥.
(١٩) (١٩) من ص ١٤٩.

كَيْدِي مَتِينٌ ﴿سورة الأعراف: ١٨٢ - ١٨٣﴾.

الموضع الثاني في سورة القلم: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يَكْذِبْ بِهَذَا الْخَبَرِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤٤) وَأَمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿سورة القلم: ٤٤ - ٤٥﴾.

والاستدراج هو الأخذ بالتدرج (٢٠).
الأقوال في غاية الاستدراج:

قيل المراد الاستدراج إلى الموت، أي إخفاء وقت الموت عنهم فيغفلون عنه، ويقعون في المعاصي ثم يأتيهم الموت: قال الكعبي (من المعتزلة): (المراد سنستدرجهم إلى الموت من حيث لا يعلمون، وهذا هو الذي تقتضيه الحكمة فإنهم لو عرفوا الوقت الذي يموتون فيه لصاروا آمنين إلى ذلك الوقت ولأقدموا على المعاصي. وفي ذلك إغراء بالمعاصي) (٢١).

وقيل الاستدراج إلى العقاب في الآخرة بتركهم يعملون ما يريدون

(٢٠) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، تفسير القرطبي ج ٧ ص ٣٢٩. (٢١) الرازي، فخر الدين، تفسير الرازي ج ٣٠ ص ٩٧.

في الدنيا: الجبائي: (سنستدرجهم إلى العذاب من حيث لا يعلمون في الآخرة، وأملي لهم في الدنيا توكيدا للحجة عليهم إن كيدي متين فأمهله وأزيع الأعذار عنه ليهلك من هلك عن بينة ويحيي من حي عن بينة فهذا هو المراد من الكيد المتين) (٢٢).

ويحتمل أن يكون المعنى نتركهم في غيهم ثم نأخذهم بغتة. وهو المفهوم من الطوسي (٢٣).

ويحتمل أن يكون قد عبر بالاستدراج من باب المشاكلة، حيث سمى جزاء استدراجهم الناس إلى المعاصي استدراجاً، فيكون من المشاكلة (القسم الثاني)، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لمصاحبه لذلك الغير تقديراً لا تحقيقاً (٢٤).

والمراد بالاستدراج كما دلت على ذلك الروايات: أنه كلما تمادى العبد في طريق الغي والضلال والمعاصي، زاد الله عليه النعم، حتى يكون أبعد عن

(٢٢) م.ن. (٢٣) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان ج ٥ ص ٤١. (٢٤) ينظر: م.ن ج ٥ ص ٤٢.

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن **البصائر** •

على حين غرة، لينتهي كل شيء، فيخلد في العذاب الأليم والجحيم المقيم. وهذا عين ما صرح به القرآن في موضع آخر حيث قال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٨].

والإشكال هنا: أليس هذا الاستدراج ظلماً من الله عز وجل؟! أليس اللازم أن يفعل الله بهذا الإنسان المسكين ما يردعه عن معصيته وعن غيّه، لكي يرجع ويؤوب إلى طريق الصواب، لا أن يعمل به ما يدفعه إلى أن يزيد غيّاً وطغياناً، أي يستدرجه إلى الهلاك والخسران المبين؟!.

الجواب:

أولاً: إن هذا الفعل من الله لا يمنع من الهداية، نعم تصعب معه الهداية. يعني أن الإنسان المنحرف والضال مهما أغدق الله عليه النعم، هذا لا يسلبه تكويناً القدرة على التوبة والأوبة، بل غاية الأمر أنه كلما ازدادت ملذاته وأغدقت عليه النعم، أمن العقاب، وبالتالي فإن دافع

الاستغفار والتوبة والأوبة، حتى يأخذه الله فجأة، فتكون عاقبته عاقبة السوء والوبال.

ففي الكافي بسنده (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الاستدراج، فقال: هو العبد يذنب الذنب فيملي له ويجدد له عندها النعم فتلهيه عن الاستغفار من الذنوب فهو مستدرج من حيث لا يعلم). وروى بسنده عن سماعة بن مهران قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله (عز وجل): ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾. قال: هو العبد يذنب الذنب فتجدد له النعمة معه تلهيه تلك النعمة عن الاستغفار من ذلك الذنب) (٢٥).

وهذا يعني أنّ الإنسان حينما يختار طريق الشقاء والبعد عن الله تعالى فإن الله (عز وجل) من باب العقاب له يفعل به ما يجعله يستمر على غيه بل يزداد غيّاً. وهو أن يغدق عليه النعم، فيظن أنه في مأمن وبالتالي يزداد طغياناً وعتوّاً -وهذا معنى الاستدراج- وفي لحظة يأخذه الله

(٢٥) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ج ٢ ص ٤٥٢.

التوبة والأوبة يضعف لديه، هذا غاية ما في الأمر، وأما أنه لماذا يفعل الله به ما يؤثر في استمراره على الضلالة، ولا يفعل به ما يردعه وينبهه لعله يعود! فالجواب: إن هذا هو العقاب الطبيعي له على غيه، فإن الإنسان حينما يتعد عن الله، فمن الطبيعي أن يتعد الله عنه بالألطف، وبمقدار ما يتعد، يتعد الله عنه حتى يصل إلى درجة: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾، (هذا مع أن الاستدراج ليس لكل العصاة بل لفئة خاصة منهم كما سيتضح في الجواب الثالث) وإذا اقترب العبد اقترب الله إليه بالألطف، وكلما ازداد قرباً ازداد القرب الإلهي إليه حتى يصله إلى درجة (كنت بصره و سمعه ويده ولسانه).. فهذه معادلة. الطاعة تستوجب لطفاً، والمعصية تستوجب عقاباً، إضافة إلى أنّ بيان الله تعالى لهذه المعادلة هو بحد ذاته لطف بالعبد، حتى لا يختار طريق الغواية، فتصعب عليه العودة.

ثانياً: إن الإنسان المقيم على القبيح إما أن يكون عالماً بذلك أولاً، وعلى الثاني إما

أن يكون قادراً على العلم به أولاً، فإذاً يوجد لدينا ثلاثة أقسام من العصاة لارابع لها:

١. المقيم على القبيح مع العلم والإصرار.

٢. المقيم على القبيح مع عدم العلم لكنه يستطيع أن يبحث ليصل إلى معرفة أنّ ما هو عليه قبيح أم لا.

٣. المقيم على القبيح مع عدم علمه بقبحه وعدم قدرته على الوصول.

أما الأول فإنه مادام عالماً بأنه مقيم على القبيح ومع ذلك يرى النعم تتوالى عليه فإذاً سيدرك لاحالة أن هذه النعم هي استدراج له لاثواب وجائزة، وهي مقدمة للفتك به، إذن كيف تكون جائزة وهو موقن - حسب الفرض - أنه على ضلال وسوء حال؟! فإذاً لا ظلم لهذا الشخص، وأما الثاني فإنه مادام يحتمل أنه على ضلال وغواية، ومع ذلك لم يبحث، فالعقل أيضاً يحكم أنه ليس بالضرورة أن تكون تلك النعم جزاء، بل قد تكون استدراجاً ومقدمة للأخذ. فلا يستطيع أن يحرز أن ما هو فيه جائزة



إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن البصباح

وثواب إلا بعد التيقن أنه على الحق، وليس كذلك حسب الفرض.

وأما الثالث وهو المقيم على القبيح وليست له القدرة على معرفة الحق، فإنه من الواضح أنه خارج عن موضوع البحث، أي ليس من ضمن من يُستدرج، وذلك لأن الأدلة القطعية دلت على أن من ليس له القدرة - وهم المسمون بـ (المستضعفين) أو (القاصرين) - لا يعاقب، ولا يُعذَّب، والكلام عمن يُستدرج لكي يصل في النهاية إلى العقاب والعذاب، فهذا القسم إذن خارج عن البحث أصلاً.

ثالثاً: ليس كل العصاة أو المتمردين على الله يفعل الله بهم ذلك أعني (الاستدراج) بزيادة النعم، ولذا نحن نشاهد فعلاً الكثير من العصاة والمنحرفين يعيشون غاية البؤس والشقاء في هذه الحياة.

إذن من هذا نفهم أن الاستدراج عادة ما يتوجه إلى طبقة معينة من العصاة، ولعلهم الذين يصلون إلى درجة كبيرة من العتو والطغيان كفرعون

ونمرود وأبي جهل وأبي لهب وأشباههم، فيستحقون بذلك عقاب الاستدراج. والشاهد أن الآيتين اللتين تحدثنا عن الاستدراج ذكرتا عنوان التكذيب لا الكذب!! يعني لم تقل الآيتان: والذين كذبوا.. فذرني ومن يكذب... بل قالتا: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يَكْذِبْ يَهْدِنَا الْحَدِيثَ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾. التكذيب على وزن (تفعيل)، وهي من الصيغ التي تفيد الكثرة والزيادة، وتعني كثرة المعاندة لآيات الله.

قد يقول قائل: ولكننا نرى على أرض الواقع كثيراً من الكفار العاديين غير العتاة والطغاة قد أملئ الله لهم ووسع عليهم في دنياهم. الجواب: ليس كل توسعة هي استدراج بالضرورة، وإلا فالؤمن التقي السورع أيضاً قد يُوسَّع عليه، ولكنه خارج عن موضوع الاستدراج، وكذا الكافر القاصر، والضال القاصر، كما أشرنا.

إذن فليس كل نعمة هي استدراج، فقد تكون كذلك وقد لا تكون، وبناء

عليه فليس كل نعمة مغدقة على أهل الضلال هي استدراج بالضرورة، الاستدراج بالنسبة إلى أهل الضلال والزيغ هو على نحو الموجبة الجزئية، يعني بعض هؤلاء تكون النعم المسبغة عليهم استدراجاً، وذلك نتيجة طغيانهم وعتوهم، وبعضهم لا تكون.

رابعاً: ليس كل الناس يدفعه تزايد النعم إلى الزيادة في الغي والضلال، بل على العكس هناك من يكون تدفق النعم سبباً في نجاته وعودته، وذلك لأنه يستشعر في نفسه حالة الخجل والحياء من الخالق العظيم أنه على الرغم من كل البعد والتمرد الذي يصنعه في مقابله، إلا أن ذلك الخالق يكافئ كل تلك الإساءات بالإحسان واللفظ والعطف، ومن هنا قلنا: إنه ليس كل تزايد للنعم في حق أهل المعصية والضلال هو استدراج بالضرورة.

ولعل من المناسب هنا أن نستشهد بالقصة المنسوبة إلى إبراهيم عليه السلام حيث ذكروا أنه: (كان لا يأكل وحده، فإذا حضر طعامه أرسل يطلب من يأكل معه،

فلقي يوماً رجلاً، فلما جلس معه على الطعام، قال له إبراهيم: سم الله، قال الرجل لا أدري ما الله؟. فقال له: فأخرج عن طعامي، فلما خرج نزل إليه جبريل فقال له: يقول الله إنه يرزقه على كفره مدى عمره وأنت بخلت عليه بلقمة، فخرج إبراهيم فزعا يحرق رداءه، وقال: ارجع، فقال: لا أرجع حتى تخبرني لم تردني لغير معنى؟. فأخبره بالأمر، فقال: هذا رب كريم، آمنت، ودخل وسمى الله وأكل مؤمناً^(٢٦).

فنلاحظ كيف أن توالي النعم كان سبباً في استحياء هذا الكافر، ورجوعه إلى طريق الصواب.

خامساً: قد يقول قائل: ولكن بالرغم من كل ما ذكرت يبقى أن هذا الاستدراج بالنسبة للمستدرج مُبَعَّد للمستدرج عن الرجوع والأوبة، أو ليس من الحري بالله أن يفعل بالعبد ما يقربه إلى الطاعة لا ما يبعده عنها. قلنا: إن الإخبار عن طريقة الاستدراج هو بحد

(٢٦) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٦٨.

إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن البصباح

يمتحن الخلق بالطريقة التي تعجبهم، أو الطريقة السهلة عليهم، نعم الذي يحيله العقل هو فقط التكليف بما لا يطاق.

وإلا لو كان التكليف بالأمر—الصعبة ممتنعاً لكان التكليف بالجهاد ممتنعاً!. وهو كما ترى!. ومنه يُعلم أن الابتلاء بزيادة النعم مع صعوبة التكليف بالرجوع عندئذ ليس من الممتنعات ولا من المحالات، ولا هو ظلم أو حيف.

والمثال الذي يوضح المسألة جلياً، ما لو كان شخص مريضاً بمرض (الغرغرينا)، ويتوقف إنقاذ حياته على أن تُقطع ساقه!. فهل حكم الدكتور بهذا الحكم الصعب والشاق والمؤذي جداً في سبيل إنقاذ حياة هذا المريض حكم صائب أم خاطئ بنظر العقل السليم؟. وهل يُعدُّ فعل ذلك بالمريض ظلماً له؟.

فكذلك مانحن فيه.

الخلاصة:

إن الصفات المذكورة، والتي حسبها المستشكل نقصاً ينسبه القرآن إلى الله تعالى ليست كذلك!.

بل أكثر تلك الصفات -كالكيد

ذاته لطف مقرب. توضيح ذلك: إن الله لو أخفى هذه الطريقة وسترها عن العالمين، طريقة الاستدراج بزيادة النعم، ثم في يوم القيامة فاجأ الخلق بها، فربما ورد الإشكال، فلئائل أن يقول: يا رب، لم فعلت بنا هذا؟! لم زدنا نعمنا فظننا أننا في مأمنٍ فزدنا في غينا، أما وقد بين الله طريقته هذه للعالمين، وأن من يطغى أمدّه في طغيانه، فاحذروا، ولا تغتروا بالنعم، ولا تركوا إليها!.

فأين الإشكال هنا؟.

سادساً: لنقل: إن ذلك من جملة الامتحان. أي إن الله يمتحن هؤلاء بزيادة النعم عليهم، وتصعب الامتحان هو نتيجة ما جنت أيديهم، كما قال القرآن: ﴿فَيُظْلَمُ مَنْ أَلْزِمَتْ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَتٌ أُحْلَتْ لَهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٦٠]. إذ لاشك أن تحريم الطيبات هو نوع تصعب في الامتحان، والاختبار، والكثير ربما بسبب تلك الصعوبة يفشلون، ولكن هذا التصعب هو نتيجة طبيعية لغيهم.

وليس واجباً أساساً على الله أن

- والمكر والخداع - جيء بها إما من باب
المشاكلة، أو أن لها معاني غير منافية
للقداسة الإلهية، وأما صفة الاستدراج
فقد اتضح بالبيان الذي بيناه أنها ليست
منافية للكمال أوللعدالة والحكمة
الإلهيتين.
- هذا والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى
الله على عباده الذين اصطفى.
- المصادر والمراجع:**
- القرآن الكريم.
١. ابن طاووس، علي بن موسى بن
جعفر، إقبال الأعمال، تحقيق:
القيومي، جواد، ط ١، مكتب الإعلام
الإسلامي، ١٤١٤ هـ.
 ٢. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس
اللغة، تحقيق: هارون، عبد السلام،
مكتبة الأعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.
 ٣. ابن منظور، جمال الدين محمد بن
مكرم، لسان العرب، قم: منشورات
أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ.
 ٤. التفتازاني، مسعود بن عمر،
مختصر المعاني (معلومات الطبع غير
مذكورة).
 ٥. الجوهري، أسماعيل بن حماد،
الصحاح، تحقيق: أحمد، ط ٢،
بيروت: دار العلم للملايين،
١٩٨٧.
 ٦. دكتور سها، نقد قرآن، طبعة
١٣٩١ هـ ش، (بقية معلومات الطبع
غير مذكورة)
 ٧. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر.
التفسير الكبير. ط ٢. طهران: دار
الكتب العلمية.
 ٨. الراغب الأصفهاني، الحسين محمد،
مفردات غريب القرآن، ط ٢، دفتر
نشر كتاب، ١٤٠٤ هـ..
 ٩. السمعاني، منصور بن محمد، تفسير
السمعاني، تحقيق: ابن إبراهيم، ياسر
و ابن عباس، غنيم ط ١، الرياض: دار
الوطن، ١٩٩٧ م.
 ١٠. الشيرازي، محمد أمين، البليغ في
المعاني والبيان والبديع، ط ١، ايران:
انتشارات فروغي، طبع مؤسسة
النشر الإسلامي، ١٤٢٢ هـ.
 ١١. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع
البيان في تفسير القرآن، ط ١، تحقيق:



إشكالية نسبة (الصفات غير اللائقة) الى الله في القرآن المصباح •

- لجنة من العلماء الأخصائيين، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٩٥ م.
١٢. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان، تحقيق: العاملي، أحمد حبيب، ط١، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩.
١٣. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ هـ.
١٤. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: المخزومي، مهدي والسامري، إبراهيم، ط٢، مؤسسة دار الهجرة، ١٤٠٩ هـ.
١٥. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تصحيح: البردوني، أحمد عبد العليم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥ م.
١٦. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي. ط: ٥. تحقيق: الغفاري، علي أكبر. طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ هـ - ش.

